قياس الميزة النسبية والقدرة التنافسية في إنتاج القمح في العراق باستعمال أسلوب مصفوفة تحليل السياسة

نصيف جاسم محمد[1]* وعبدالله علي مضحي**

*قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة تكريت **قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة بغداد

الملخـص

يعد القمح من محاصيل الحبوب التي نالت اهتماماً كبيراً من حيث الدعم الحكومي. منها دعم مخرجات الانتاج بشراء القمح من المنتجين بأسعار تشجيعية تزيد على الأسعار العالمية. وإعانة مدخلات الانتاج من خلال توفير البذور والأسمدة والمكائن بأسعار معانة. تهدف الدراسة إلى قياس مدى تنافسية إنتاج القمح في العراق من خلال بعض المقاييس المستنبطة من مصفوفة تحليل السياسة. اعتمدت الدراسة على البيانات الأولية التي تم جمعها من خلال استمارة الاستبيان لعينة عشوائية بلغت (115) مزرعة في العراق للموسم الزراعي 2012 ، وتم توزيع العينة إلى ثلاث فئات حسب المساحة ضمت الأولى (64) مزرعة تبلغ مساحتها أقل من (50) دونماً وتضم الثانية (33) مزرعة وتبلغ مساحتها من (50–100) دونماً، أما الثالثة فضمت (18) مزرعة والتي مساحتها أكثر من (100) دونماً، أشارت نتائج الدراسة إلى أن مقاييس الحماية ومؤشرات الميزة النسبية أظهرت وجود دعم حكومي للناتج وأن المنتجين يتسلمون أسعاراً عالية لمنتوجهم وكما أشار معامل الحماية الأسمي للمخرجات، وكذلك أظهرت نتائج الدراسة أن المنتجين يتحملون تكاليف شراء المدخلات المتاجر بها بأسعار أعلى من الأسعار العالمية مما يدل على عدم وجود دعم حقيقي لهذه المدخلات من لدن الدولة وكما أشار بذلك معامل الحماية الأسمي للمدخلات، كما وأشار مقياس نسبة التكاليف الخاصة إلى أن نظام محصول القمح له قدرة على المنافسة الدولية. وأخيراً أشارت قيم معامل كلفة المورد المحلي إلى أن العراق يتمتع بالميزة النسبية لجميع الفئات وإجمالي العينة حيث ظهر المعامل فيها أقل من الواحد الصحيح.

كلمات مفتاحية :
الأسعار الخاصة ، الأسعار الاجتماعية، المدخلات المتاجر بها، الموارد المحلية، التحويلات.

للمراسلة :
نصيف جاسم محمد

البريد الالكتروني :
nasef_alahbaby@yahoo.com

رقم الهاتف المحمول :
07710901979

Measuring of The Comparative Advantage and Competitiveness on Wheat Production in Iraq by Using Policy Analysis Matrix

N. J. Mohammed* & A. A.Mudhi**

* Department of Economics and Agricultural Extension / College of Agriculture / University of Tikrit
**Dept. of Agriculture Economics / College of Agriculture / Baghdad Uni.

ABSTRACT

The objectives of this study are to analyses the impact of price policy on wheat production in Iraq through its efficiency in resource allocation using Policy Analysis Matrix (PAM) technique. This study depends basically on primary data collected from a random sample consisted of 115 farms, The sample has been divided into three subclasses, the first one area was less than 50 donum consisted of 64 farms, the second one area was between 50 – 100 donum and consisted of 33 farm, the third one area was more than 100 donum and consisted of 18 farm. The objective of this study is to analyses the measure of the competitiveness of wheat production in Iraq. The results of this study showed that the price policy used by government was encouraging producers in short run and also showed that wheat production had large support from government while inputs were not subsidized, the study also showed that private profits were more than social profits. Results also showed that wheat production in Iraq has a comparative advantage and

Key words :
private profits, social profits, Domestic Inputs, Tradable Inputs, Transfers.

Correspondence:
N. J. Mohammed
E-mail:
nasef_alahbaby@yahoo.com
Mobile No.:
07710901979

[1] البحث مستل من اطروحة دكتوراه للباحث الاول

internationally competitive. Finally the study arrived at some conclusions and recommendations according to conclusions.

المقدمة :

يعد القمح أحد أهم محاصيل الحبوب الغذائية والذي يحتل موقعاً اقتصادياً متقدماً في أغلب بلدان العالم لما يحتويه من عناصر غذائية مختلفة أبرزها الكربوهيدرات. كما يحتل المرتبة الأولى عالمياً من حيث المساحة المزروعة والإنتاج، ويعد محصولاً ذا سمة استراتيجية في العلاقات الاقتصادية الدولية، وتسعى معظم الدول النامية ومنها العراق للوصول إلى الاكتفاء الذاتي منه وبالتالي تأمين الأمن الغذائي الوطني. وقد اتبع العراق سياسة الدعم السعري بمختلف أشكالها لغرض تحقيق معدلات نمو متسارعة للتنمية الزراعية وذلك باعتماد طرائق التوسع الأفقي والعمودي في زراعة المحصول، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في الإنتاج الزراعي ومن ثم زيادة صافي دخول المنتجين الزراعيين. كما يعد القمح من المحاصيل التي حظيت باهتمام واسع من حيث الدعم الحكومي حيث تقدم الحكومة لإنتاج القمح وتسويقه أنواع عديدة من الدعم منها إعانة مدخلات الإنتاج من خلال إعانة أسعار البذور والأسمدة والمكائن والمضخات والآلات الزراعية وتقديم قروض المصرف الزراعي بسعر فائدة منخفض. ودعم مخرجات الإنتاج من خلال قيام الدولة بشراء محصول القمح من المزارعين والمنتجين بأسعار تشجيعية تزيد على الأسعار العالمية وبحدود (800) ألف دينار/طن للدرجة الأولى. على الرغم من كل وسائل الدعم الحكومي لمحصول القمح إلا أن تكاليف إنتاج المحصول تعد عالية ولا توفر إلا هامشاً ربحياً بسيطاً وتعد عاملاً مثبطاً للإنتاج المحلي من القمح. إن التحدي الحقيقي الذي يواجه العراق هو كيفية تخفيض التكاليف الإنتاجية للسلع الزراعية وعلى رأسها القمح، حيث لا يمكن الاستمرار في الاعتماد على الدعم الحكومي المكثف للقمح في إطار تحرير التجارة العالمية إذا ما أراد العراق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية مستقبلاً. ومن هنا يتضح دور تحليل السياسة الزراعية وأهميتها وتقويم أثرها على كفاءة استخدام الموارد الزراعية التي تتسم بالندرة النسبية، وإن صانعي السياسة يحتاجون إلى معرفة مستوى التشوهات السوقية التي تحدثها السياسة السعرية المستعملة كإعانة مدخلات الانتاج ودعم مخرجاته. ونتيجة لذلك الدعم الحكومي برزت الحاجة لتقويم هذه السياسات وقياس الكفاءة والميزة النسبية للأنماط الزراعية المختلفة لهذا المحصول، واستخلاص النتائج والمؤشرات التي تفيد صانعي القرار على وضع الاستراتيجية المستقبلية لإنتاج القمح في العراق بما يتوافق مع المتغيرات العالمية والاحتياجات الاستهلاكية المحلية. تأتي أهمية البحث من أهمية محصول القمح الذي يعد جزءاً مهماً من سلة الغذاء العالمي واختلاف استخداماته الغذائية وأهميته في الأسواق المحلية والعالمية في مجال التبادل التجاري الدولي ، فضلا عن تزايد الطلب على محصول القمح وعدم وجود البديل بسبب النمو السكاني المتزايد في العالم بشكل عام والبلدان النامية بشكل خاص. وتمتاز بعض الدول بوجود ميزة نسبية في إنتاج القمح على المستوى العالمي مما أدى إلى قيام بعض الدول المتقدمة على استعماله سلاحاً اقتصادياً وسياسياً تجاه الدول النامية. من هنا ظهرت الحاجة للاهتمام بهذا الموضوع من خلال دراسة أثر السياسة السعرية في إنتاج القمح من خلال تأثيراتها على كفاءة استخدام الموارد باستعمال مصفوفة تحليل السياسة لهذا المحصول الاستراتيجي المهم. أن الأسعار الاجتماعية تؤدي إلى توظيف أمثل للموارد وتحقيق أقصى درجات الإنتاج والمنفعة ولأن الأمر يتعلق بأثر السياسة السعرية فإن صانعي السياسة يحتاجون إلى معرفة مستوى التشوهات السوقية التي أحدثتها السياسة السعرية المستعملة كإعانة مدخلات الإنتاج أو دعم مخرجات إنتاج القمح. لذا فإن هنالك حاجة لتقويم هذه السياسات وقياس الكفاءة والميزة النسبية للأنماط الزراعية المختلفة لهذا المحصول بسبب تدخل الدولة. ويواجه إنتاج السلع الزراعية في العراق تشوهات في أسواقها نتيجة لتدخل الدولة في أسعار مدخلات الإنتاج وسعر الناتج ، لذلك لا يكون الإنتاج كفوءاً في كثير من الأحيان ومنها إنتاج القمح الذي قد يسبب تثبيط الإنتاج والمنتج أذا ما كان السعر الفعلي أقل من السعر الاجتماعي (الظلي). يهدف البحث إلى قياس القدرة التنافسية لإنتاج القمح في العراق في السوق العالمي من خلال قياس بعض المؤشرات المستنبطة من مصفوفة تحليل السياسة. يفترض البحث أن السياسة السعرية التدخلية الحكومية قد لا تحقق الهدف المنشود وهو زيادة إنتاج القمح كماً ونوعاً، وذلك من خلال تأثيرها على كفاءة استعمال الموارد الزراعية المتاحة وانخفاض كفاءة الإنتاج.

مواد وطرائق العمل :

تم أتباع التحليل الكمي من خلال استعمال مصفوفة تحليل السياسة لاستخلاص بعض المؤشرات والمعايير لقياس أثر السياسة السعرية الحكومية على إنتاج القمح في جميع فئات المساحة التي تناولتها عينة البحث وإجمالي العينة تم اعتماد الدراسة بصورة رئيسة على البيانات الميدانية المقطعية التي تم جمعها من خلال عينة عشوائية لإنتاج القمح في محافظات نينوى وصلاح الدين وكربلاء للموسم الزراعي 2012 . 2013 وذلك من خلال استمارة استبيان أعدت خصيصاً لهذا الغرض حيث تم استبيان عينة مكونة من (115) مزارعاً من المختصين في زراعة وإنتاج القمح وبالمقابلة الشخصية من قبل الباحث مع منتجي القمح. أن مصفوفة تحليل السياسة هي أسلوب تحليلي كمي رياضي وأداة تستخدم لتحليل الميزة النسبية عن طريق قياس أثر سياسات التدخل الحكومي وتشوهات السوق على نظام السلع الرأسي أو السلاسل السلعية ابتداءاً من المزرعة وصولاً لنقطة الاستهلاك النهائي والتصدير. وتعرف مصفوفة تحليل السياسة على أنها عبارة عن إطار حسابي يساعد في تجزئة نظام السلعة إلى مكوناته الأساسية والتي تتمثل في الربحية الخاصة مقدرة بالأسعار الخاصة، والربحية الاجتماعية مقدرة بالأسعار الاجتماعية أو الظلية والفرق بين مقياسي الربحية وهو الفرق بين السعرين يعود إلى تأثير السياسة السعرية. إن مصفوفة تحليل السياسة صممت خصيصاً لتحليل تشوهات السوق وتدخلات السياسة السعرية وتأثيراتها على نظام السلعة. وتعتمد مصفوفة تحليل السياسة على متطابقة حسابية بنيت على أساس معادلة الربح الآتية :

الربح = العائد – التكاليف $\quad$ Profit = Revenue – Costs

ويمكن التعبير عن المعادلة السابقة رياضياً كما يأتي : $\quad Profit = e(P_{\square})Q - e(P_t)It - (P_n)In - X$

ويعبر عن قيم المتغيرات في المعادلة أعلاه بسعر السوق الفعلي أو الأسعار الخاصة (Private Prices) أولاً ثم بالأسعار الاجتماعية (Social Prices) أو الأسعار الظلية أو ما يسمى بالأسعار الحقيقية ثانياً. ويشير الفرق بين السعرين إلى تأثير السياسة السعرية كمقياس مهم لتأثير سياسات تدخل الحكومة وفشل السوق والذي يمثل التحويلات (Transfers)، ويتكون هيكل مصفوفة تحليل السياسة من ثلاثة صفوف وأربعة أعمدة وكما يلي :

جدول (1) هيكل مصفوفة تحليل السياسة

Details	Revenue	Tradable Inputs	Domestic Inputs	Profit
	e(Pq)Q	e(Pt)It	(Pn)In	
Private Prices	A	B	C	D
Social Prices	E	F	G	H
Transfers	I	J	K	L

تتكون صفوف المصفوفة من الصف الأول الذي يمثل الأسعار الفعلية أو الخاصة لكل من العائد الإجمالي (A) وكلفة المدخلات المتاجر بها (B) وكلفة الموارد المحلية غير المتاجر بها (C) والأرباح الكلية بالأسعار الخاصة (D)، حيث أن : (D = A - B - C). والصف الثاني الذي يمثل الأسعار الاجتماعية أو الأسعار الظلية أو الحقيقية لكل من العائد الإجمالي (E) وكلفة المدخلات المتاجر بها (F) وكلفة الموارد المحلية غير المتاجر بها (G) والأرباح الكلية بالأسعار الاجتماعية (H)، حيث أن : (H = E - F - G). أما الصف الثالث فيمثل التحولات أو أثر السياسات الحكومية على كل من الإيراد الاجمالي (I) والمدخلات المتاجر بها (J) والموارد المحلية غير المتاجر بها (K) وعلى صافي الأرباح (L)، حيث أن (L) تمثل صافي التحويلات أو صافي التأثيرات لسياسة التدخل الحكومية أي أن (L = D - H). وهو الفرق بين الأرباح بالأسعار الخاصة والأسعار الاجتماعية. أو أن (L = I - J - K). أما الأعمدة الأربعة فتتكون من العمود الأول الذي يمثل العائد بالأسعار الخاصة (A) وبالأسعار الاجتماعية (E) وتحويلات الناتج (I) الذي يمثل الفرق بين قيمة الناتج بالسعرين الخاص والاجتماعي حيث أن : (I = A - E). والعمود الثاني الذي يمثل المدخلات المتاجر بها بالأسعار الخاصة (B) والأسعار الاجتماعية (F) وصافي تحويلات المدخلات المتاجر بها (J) وهي ناتجة عن الفرق بين صافي المدخلات المتاجر بها بالسعرين الخاص والاجتماعي حيث أن :

(J = B - F). والعمود الثالث الذي يمثل المدخلات غير المتاجر بها أو الموارد المحلية بالأسعار الخاصة (C) والمدخلات غير المتاجر بها بالأسعار الاجتماعية (G) وصافي تحويلات الموارد المحلية غير المتاجر بها (K) والناتجة من الفرق بين صافي الموارد المحلية بالسعرين الخاص والاجتماعي حيث أن : (K = C - G) ،أما العمود الرابع والأخير فيمثل الربحية أو الأرباح الكلية بالأسعار الخاصة (D) والربحية أو الأرباح الكلية بالأسعار الاجتماعية (H) وصافي التحويلات أو أثر سياسة التدخل الحكومي (L). ويتم التمييز بين المدخلات المتاجر بها والمدخلات غير المتاجر بها (الموارد المحلية) وذلك لأن سياسات سعر الصرف تؤثر فقط على المدخلات المتاجر بها ولحاجة مقاييس الكفاءة لمثل هذا التمييز.

ولبناء المصفوفة تقسم التكاليف إلى مدخلات إنتاج قابلة للتجارة ونعني بالقابلة للتجارة كل السلع والخدمات التي يمكن بيعها وشراءها دولياً وهي تتضمن كل من المستلزمات والمنتج النهائي لعملية الانتاج. ومدخلات إنتاج غير قابلة للتجارة ويطلق عليها الموارد المحلية ونعني بها العمل ورأس المال والأرض اللازمة لإنتاج المنتج النهائي. وتحسب الأرباح والتكاليف باستعمال كل من أسعار السوق الفعلية وتسمى بالأسعار الخاصة ونعني بها الأسعار السائدة في الأسواق والمتأثرة بالسياسات المحلية المطبقة فيه. والأسعار الاجتماعية وتسمى الأسعار الظلية ونعني بها الأسعار التي يمكن أن تسود في حال غياب السياسات أو التشوهات الناجمة عن السوق والتي تعكس ندرة أي من الموارد المحلية على المجتمع بكامله. ويسمى الفرق بين أسعار السوق الخاصة والأسعار الاجتماعية بالتحويلات أو الفروقات (Divergences) أو أثر السياسة وحجم هذه التحويلات يعكس مدى انحراف الأسعار الفعلية المشوهة عن الأسعار الاجتماعية.

التقييم الاجتماعي والتقييم الفعلي لعناصر مصفوفة تحليل السياسة (PAM) :

إن تقييم عناصر مصفوفة تحليل السياسة بالعملة المحلية يحتاج إلى معرفة سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وذلك لأن بيانات المصفوفة من العوائد والتكاليف تكون مقيمة بالأسعار المحلية الخاصة وهي أسعار السوق والمتضمنة تشوهات وفشل السوق، ويجب تصحيحها وفقاً للأسعار العالمية أو الاجتماعية. حيث أن التقييم الاجتماعي وتحليل الكفاءة وفقاً لأنظمة السلع يعتمد على الأسعار العالمية، والتي تكون مقيمة بالعملات الأجنبية ولذا لابد من معرفة سعر الصرف والذي يكون ضرورياً لتقدير الأسعار العالمية بالعملة المحلية. فيكون سعر الصرف وسيلة لتصحيح فشل السوق المحلي. وإذا ما أصبحت الأسعار المحلية للسلع والموارد الانتاجية مساوية لأسعارها العالمية فهذا يعني أنه لم يعد هناك تشوهات أو فشل في الأسواق المحلية وذلك لتساوي الأسعار الخاصة مع الأسعار الظلية، ولم يعد هناك حاجة لمعرفة سعر الصرف. وإذا كان هناك تشوه في قيمة سعر الصرف فإنه يمكن اشتقاق السعر الظلي من السعر الفعلي عن طريق تعديل مقدار التشوه باستعمال معامل التحويل القياسي (standard conversion factor) (SCF)، ويمكن تحويل الأسعار الأجنبية مباشرة بالعملة المحلية بواسطة سعر الصرف التوازني بدلاً من سعر الصرف الرسمي ويحسب معامل التحويل القياسي كما يأتي:

$$EER = Pr * OER \qquad S.C.F = OER/EER$$

$$Pr = V/W \quad \text{وأن} \quad S.C.F = 1/Pr \quad \text{أذ أن :}$$

S.C.F = معامل التحويل القياسي ، OER = سعر الصرف الرسمي، EER = سعر الصرف التوازني Pr = علاوة على التبادل الخارجي V = قيمة الصادرات والواردات بالأسعار المحلية ، W = قيمة الصادرات والواردات بالأسعار الحدودية.

الميزة النسبية والميزة المطلقة: Comparative and Absolute advantage :

تشير الميزة النسبية إلى قدرة الاقتصاد على إنتاج السلعة بتكلفة أقل من أي اقتصاد آخر من خلال العوامل الانتاجية المتوافرة فيه. وتعبر الميزة النسبية عن قدرة معينة مكتسبة يتمتع بها الأفراد والمجتمعات والمؤسسات. إذا فالميزة النسبية تعني تقدير التكاليف الاقتصادية للسلع والمنتجات قياساً إلى الأسعار العالمية من خلال معرفة مقدار الربحية عند عدم وجود السياسات الحكومية التدخلية التي تتسبب في انحراف الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية. فإذا كانت الربحية موجبة بالأسعار الخاصة فإن نظام السلعة منافس، وإذا حقق نظام السلعة ألربحية موجبة بالأسعار الاجتماعية فيكون ذو ميزة نسبية وله القدرة على المنافسة في السوق العالمي. إن الدول تقوم بتصدير المنتجات التي تنتجها بشكل كفوء نسبياً قياساً إلى إنتاجها العالمي في دول أخرى. ومقياس

الكفاءة النسبية هو مقارنة تكاليف الانتاج بين الدول وهي تكلفة الفرص البديلة. والدول وفقاً للميزة النسبية تميل إلى التخصص في إنتاج وتصدير سلع دون غيرها بحيث تحقق أعلى ربحية وبأقل التكاليف، وبالمقابل يتم استيراد السلع التي يكون إنتاجها داخل تلك الدول بتكاليف عالية.

أما الميزة المطلقة فتشير إلى قدرة الاقتصاد على إنتاج كمية أكبر من المنتجات باستعمال كمية محددة ومتماثلة من المدخلات مقارنة مع اقتصاديات أخرى، أي استعمال عوامل إنتاجية مماثلة يؤدي إلى إنتاج أكبر في الدول التي تتمتع بميزة مطلقة وإن الدول التي تنتج سلع ومنتجات أكثر مما تنتجه دول أخرى تعد دول ذوات ميزة مطلقة في إنتاج السلع، على الرغم من أنها قد لا تتمتع بميزة نسبية في إنتاج تلك السلع. فعلى سبيل المثال تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بميزة مطلقة في إنتاجها الزراعي مقارنة مع الدول الأخرى التي تستخدم الكمية نفسها والنوع نفسه من عوامل الانتاج، وذلك بسبب الخصوبة العالية التي تتمتع بها الأراضي الزراعية في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الميزة النسبية والتنافسية هي نتيجة تفاعل عدة عوامل تنتج مزايا تنافسية حقيقية مثل انخفاض الكلفة وجودة الأداء والخبرة المتراكمة، ومحصلة تلك العوامل تنتج الميزة التنافسية للسلع والمنتجات بحيث تحقق أقصى إشباع بأقل الأسعار.

النتائج البحثية لمصفوفة تحليل السياسة (PAM) :

بعد أن يتم حساب التكاليف لعناصر الانتاج والعوائد بالأسعار الخاصة والاجتماعية، يمكننا بناء تقديرات عناصر مصفوفة تحليل السياسة (PAM) وذلك بمليء الصفوف والأعمدة للفئات الثلاث وإجمالي العينة. وقد تم بناء المصفوفة على أساس انتاج الدونم الواحد وحسب الفئات الثلاث وإجمالي العينة ومحسوبة بالألف دينار/دونم من محصول القمح. ومن الجدول (2) الذي يوضح نتائج مصفوفة تحليل السياسة لإنتاج الدونم الواحد من القمح للفئة الأولى (أقل من 50 دونم) من عينة منتجي القمح في العراق لعام (2012) (بالألف دينار) تبين أن إجمالي كلفة المدخلات المتاجر بها بالأسعار الخاصة (B) قد بلغت (100.485) ألف دينار/دونم، في حين بلغ إجمالي كلفة المدخلات المتاجر بها (F) بالأسعار الاجتماعية نحو (76.069) ألف دينار/ دونم . أما إجمالي تكاليف المدخلات غير المتاجر بها (الموارد المحلية) بالأسعار الخاصة (C) فقد بلغت (254.450) ألف دينار/دونم، بينما بلغ إجمالي كلفة المدخلات غير المتاجر بها (الموارد المحلية) بالأسعار الاجتماعية (G) نحو (259.794) ألف دينار/دونم . أما بالنسبة للعائد الخاص بالأسعار الخاصة (A) فقد بلغ بنحو (563.979) ألف دينار/ دونم ، في حين بلغ العائد بالأسعار الاجتماعية (E) نحو (347.723) ألف دينار/دونم . ومن الجدول (2) أدناه نلاحظ أن الأرباح التي يجنيها المنتجون في ظل أسعار السوق أو الأسعار الخاصة قد بلغت حوالي(209.0) ألف دينار/دونم وتشكل نحو (37.1%) من الايرادات الكلية للفئة الأولى (أقل من 50 دونم) إنتاج الدونم الواحد .

جدول (2) نتائج مصفوفة تحليل السياسة للدونم الواحد من القمح للفئة الأولى (أقل من 50 دونم) من عينة منتجي القمح في العراق لعام (2012) (1000 دينار/دونم)

Manifest البيان	Revenues الايرادات(العوائد)	Costs التكاليف		Profits الأرباح
		Tradable inputs المدخلات القابلة للتجارة	Domestic resources المدخلات غير القابلة للتجارة(الموارد المحلية)	
Private prices أسعار السوق(الخاصة)	A 563.979	B 100.485	C 254.450	D 209.044
Social prices الأسعار الاجتماعية(الاقتصادية)	E 347.723	F 76.069	G 259.794	H 11.860
Transfers التحويلات (أثر السياسة)	I 216.256	J 24.416	K - 5.344	L 197.184

ومن الجدول (3) الذي يوضح نتائج مصفوفة تحليل السياسة لإنتاج الدونم الواحد من محصول القمح للفئة الثانية (من 50 - 100 دونم) لعينة منتجي القمح تبين أن إجمالي المدخلات المتاجر بها بالأسعار الخاصة (B) قد بلغت نحو (106.950) ألف دينار/دونم ، في حين بلغ إجمالي كلفتها بالأسعار الاجتماعية (F) نحو (85.696) ألف دينار/دونم . بينما بلغت تكاليف الموارد

غير المتاجر بها (الموارد المحلية) بالأسعار الخاصة (C) للطن الواحد نحو (210.503) ألف دينار/دونم ، في حين بلغت كلفتها بالأسعار الاجتماعية (G) نحو (213.956) ألف دينار/دونم . هذا وبلغ العائد بالأسعار الخاصة (A) للفئة الثانية نحو (584.035) ألف دينار/دونم ، أما العائد بالأسعار الاجتماعية (E) فقد بلغ نحو (356.902) ألف دينار/ دونم . ويلاحظ من الجدول (3) أن الأرباح التي يجنيها المنتجون في ظل أسعار السوق (D) قد بلغت نحو (266.582) ألف دينار/دونم وتمثل نحو (45.6%) من إجمالي الايرادات الكلية للفئة الثانية من العينة .

جدول (3) نتائج مصفوفة تحليل السياسة للدونم الواحد من القمح للفئة الثانية (50 . 100 دونم) من عينة منتجي القمح في العراق لعام (2012) (1000 دينار/دونم)

Manifest البيان	Revenues الايرادات (العوائد)	Costs التكاليف		Profits الأرباح
		Tradable inputs المدخلات القابلة للتجارة	Domestic resources المدخلات غير القابلة للتجارة (الموارد المحلية)	
Privat prices أسعار السوق (الخاصة)	A 584.035	B 106.950	C 210.503	D 266.582
Social prices الأسعار الاجتماعية (الاقتصادية)	E 356.902	F 85.696	G 213.956	H 57.250
Transfers التحويلات (أثر السياسة)	I 227.133	J 21.254	K - 3.453	L 209.332

والجدول (4) الذي يوضح نتائج مصفوفة تحليل السياسة لإنتاج الدونم الواحد للفئة الثالثة (أكثر من 100 دونم) من عينة منتجي محصول القمح لعام (2012) ومنه نجد أن إجمالي تكاليف المدخلات المتاجر بها بالأسعار الخاصة (B) للدونم الواحد نحو (111.642) ألف دينار/دونم ، في حين بلغ إجمالي كلفتها بالأسعار الاجتماعية (F) نحو (87.098) ألف دينار/دونم . بينما كان إجمالي تكاليف المدخلات غير المتاجر بها (الموارد المحلية) بالأسعار الخاصة (C) لنفس الفئة نحو (176.874) ألف دينار/دونم ، بينما بلغ إجمالي تكاليف المدخلات غير المتاجر بها (الموارد المحلية) بالأسعار الاجتماعية (G) للدونم الواحد نحو (178.867) ألف دينار/دونم . هذا وقد بلغ العائد بالأسعار الخاصة (A) للفئة الثالثة نحو (455.346) ألف دينار/دونم، في حين بلغ العائد بالأسعار الاجتماعية (E) نحو (274.801) ألف دينار/دونم لنفس الفئة . وفيما يخص الأرباح التي يجنيها المنتجون في ظل أسعار السوق قد بلغت نحو (166.830) ألف دينار/دونم وتمثل نحو (36.6%) من إجمالي الايرادات الكلية الدونم الواحد للفئة الثالثة من العينة .

جدول (4) نتائج مصفوفة تحليل السياسة للدونم الواحد من القمح للفئة الثالثة (أكثر من 100 دونم) من عينة منتجي القمح في العراق لعام (2012) (1000/دونم)

Manifest البيان	Revenues الايرادات (العوائد)	Costs التكاليف		Profits الأرباح
		Tradable inputs المدخلات القابلة للتجارة	Domestic resources المدخلات غير القابلة للتجارة (الموارد المحلية)	
Privat prices أسعار السوق (الخاصة)	A 455.346	B 111.642	C 176.874	D 166.830
Social prices الأسعار الاجتماعية (الاقتصادية)	E 274.801	F 87.098	G 178.867	H 8.836
Transfers التحويلات (أثر السياسة)	I 180.545	J 24.544	K - 1.993	L 157.994

وأخيراً من الجدول (5) الذي يوضح نتائج مصفوفة تحليل السياسة للدونم الواحد من محصول القمح لإجمالي عينة الدراسة من منتجي القمح في العراق لعام (2012)، تبين أن إجمالي تكاليف المدخلات المتاجر بها بالأسعار الخاصة (B) قد بلغ نحو (104.086) ألف دينار/دونم، في حين بلغ إجمالي كلفتها بالأسعار الاجتماعية (F) نحو (79.490) ألف دينار/دونم . بينما بلغ إجمالي تكاليف الموارد المحلية بالأسعار الخاصة (C) لإجمالي العينة نحو (229.698) ألف دينار/دونم ، وفيما يخص العائد بالأسعار الخاصة (A) لإجمالي العينة فقد بلغ نحو (552.731) ألف دينار/دونم ، بينما بلغ العائد بالأسعار الاجتماعية (E) نحو (339.019) ألف دينار/دونم لإجمالي عينة الدراسة . ونلاحظ من الجدول (5) أن الأرباح التي يجنيها المنتجون في ظل أسعار السوق قد بلغت نحو (218.947) ألف دينار/دونم لإجمالي العينة، وتمثل نحو (39.6%) من إجمالي الايرادات الكلية للدونم الواحد لإجمالي عينة الدراسة .

جدول (5) نتائج مصفوفة تحليل السياسة للدونم الواحد من القمح لإجمالي عينة منتجي القمح في العراق لعام (2012) (بالألف دينار/دونم)

Manifest البيان	Revenues الايرادات (العوائد)	Costs التكاليف		Profits الأرباح
		Tradable inputs المدخلات القابلة للتجارة	Domestic resources المدخلات غير القابلة للتجارة (الموارد المحلية)	
Privat prices أسعار السوق (الخاصة)	A 552.731	B 104.086	C 229.698	D 218.947
Social prices الأسعار الاجتماعية (الاقتصادية)	E 339.019	F 79.490	G 233.974	H 25.555
Transfers التحويلات(أثر السياسة)	I 213.712	J 24.596	K - 4.276	L 193.392

بعد ان تم تقدير مصفوفة تحليل السياسة (PAM) لكافة الفئات وإجمالي عينة الدراسة لإنتاج الدونم الواحد من محصول القمح وكما في الجداول الأربعة أعلاه الخاصة بالمصفوفة تشير نتائجها إلى أن تحويلات العائد (I) كانت موجبة في جميع مصفوفات الفئات وإجمالي عينة الدراسة للدونم الواحد والتي هي نتيجة الفرق بين العائد بالأسعار الخاصة (A) والعائد بالأسعار الاجتماعية (E) وهذا يعني أن العائد الخاص أكبر من العائد الاجتماعي لجميع المصفوفات مما يدل على وجود دعم كبير من لدن الدولة لناتج محصول القمح في عام (2012)، نتيجة التدخل الحكومي بشراء القمح من المنتجين بأسعار عالية، وفشل السوق نتيجة ارتفاع التكاليف الاجتماعية عن التكاليف الخاصة للموارد المحلية وارتفاع التكاليف الخاصة على التكاليف الاجتماعية للمدخلات المتاجر بها . أما تحويلات المدخلات القابلة للتجارة (J) فقد أشارت نتائج المصفوفة لجميع الفئات وإجمالي العينة للدونم الواحد أنها كانت أيضاً موجبة جميعها وهذا يعني أن الأسعار الخاصة للمدخلات المتاجر بها أعلى من الأسعار الاجتماعية لها، مما يدل على عدم وجود إعانة حقيقية من لدن الدولة. بينما أشارت تحويلات المدخلات غير القابلة للتجارة (الموارد المحلية) (K) عكس ذلك حيث أنها كانت سالبة في جميع نتائج المصفوفة ولكافة فئات الدراسة وإجمالي العينة، مما يدل على وجود إعانة حقيقية للمدخلات غير القابلة للتجارة (الموارد المحلية) من لدن الدولة. كما وتشير نتائج المصفوفة إلى أن محصول القمح في العراق يحقق أرباحاً خاصة (D) حيث كانت موجبة جميعها على مستوى الفئات وإجمالي العينة. بينما يحقق محصول القمح أرباحاً اجتماعية (H) موجبة ولكن أقل بكثير من الأرباح الخاصة، وهذا يشير إلى استخدام المدخلات غير القابلة للتجارة (الموارد المحلية) بصورة كفوءة نوعاً ما، مما يتطلب زيادة الانتاجية للدونم الواحد أو تخفيض تكاليف الانتاج للدونم الواحد عن طريق استعمال الموارد بشكل أكثر كفاءة وذلك بإدخال أنماط تكنلوجية حديثة وإعادة توزيع الموارد بشكل أكثر كفاءة، وهذا يؤشر إلى أن السياسة السعرية القائمة تشجع على استعمال الموارد المحلية لكن ليس بالشكل الأمثل. بينما تشير النتائج أن التحويلات الصافية (L) لجميع مصفوفات الفئات وإجمالي العينة كانت موجبة حيث بلغت لإجمالي العينة (193.392) ألف دينار/دونم وهذا يعني أن

سياسات التدخل الحكومي في النظام السلعي لمحصول القمح تعكس بظلالها على أسعار المدخلات المتاجر بها وغير المتاجر بها وعلى أسعار الناتج بحيث تصب جميعها لصالح المنتجين المحليين في الأجل القصير ، وأن القيمة الموجبة للأثر الصافي يدل على أن الانتاج يكون أكبر ربحية للمنتجين عن ما هو عليه من دون تشوهات سوقية .

نتائج مقاييس الحماية والميزة النسبية :

اعتماداً على تقديرات عناصر مصفوفة تحليل السياسة لعينة منتجي القمح في العراق والمبينة في الجداول الأربعة السابقة والخاصة بالمصفوفة حسب الفئات وإجمالي العينة يمكننا الآن حساب معاملات الحماية ومقاييس الميزة النسبية وهي مؤشرات اقتصادية يمكن من خلال معرفتها الوصول إلى قياس أثر التدخل الحكومي في أسعار المدخلات والمخرجات وفشل السوق وكذلك في كفاءة استعمال الموارد وكما في الجدول (6) الذي يبين أهم تلك المقاييس.

جدول (6) معاملات الحماية والميزة النسبية لمحصول القمح في العراق لعام (2012).

المعاملات	الصيغة الرياضية	القيمة المطلقة للفئة الأولى	القيمة المطلقة للفئة الثانية	القيمة المطلقة للفئة الثالثة	القيمة المطلقة لإجمالي العينة
معامل الحماية الأسمي للمخرجات Nominal protection coefficients for outputs	$NPC_O = \frac{A}{E}$	1.622	1.636	1.657	1.630
معامل الحماية الأسمي للمدخلات Nominal protection coefficients for inputs	$NPC_I = \frac{B}{F}$	1.321	1.248	1.282	1.309
معامل الحماية الفعال Effective protection coefficients	$EPC = \frac{A-B}{E-F}$	1.706	1.759	1.831	1.729
معامل الربحية الاجتماعية Profitability coefficient	$PC = \frac{D}{H} = \frac{A-B-C}{E-F-G}$	17.626	4.656	18.880	8.568
نسبة إعانة المنتج Producer subsidy ratio	$PSR = \frac{L}{E} \times 100 = \frac{D-H}{E} \times 100$	%56.707	%58.653	%57.494	%57.045
نسبة التكاليف الخاصة Private costs ratio	$PCR = \frac{C}{A-B}$	0.549	0.441	0.515	0.512
معامل كلفة المورد المحلي Domestic resource cost coefficients	$DRC = \frac{G}{E-F}$	0.956	0.789	0.953	0.902

وفيما يأتي أهم نتائج تلك المقاييس والمعاملات وهي كالآتي:

1. معامل الحماية الأسمي للمخرجات (NPC_0) :

وهو معامل الحماية الأسمي للمخرجات القابلة للتجارة (**NPC_0**) ويعكس التشوهات السعرية أو الانحراف الفعلي بين الأسعار الخاصة والأسعار الاجتماعية للسلع المنتجة ويشير إلى النسبة بين الأسعار الخاصة المحلية (السوقية) والأسعار الاجتماعية الظلية (الحدودية) للناتج. فإذا كانت قيمة معامل الحماية الأسمي للمخرجات (**NPC_0>1**) فإن نظام السلعة مدعوم حكوميا لحماية المنتجين، أما إذا كانت قيمته (**NPC_0<1**) فإن نظام السلعة يتعرض لضرائب لصالح دعم المستهلكين على حساب نظام السلعة. ويتم حسابه على وفق الصيغة الرياضية الآتية: $NPC_0 = A/E$

بلغ معامل الحماية الأسمي للإنتاج نحو (1.622، 1.636، 1.657، 1.630) للفئات الثلاث وإجمالي العينة على الترتيب. كما ويلاحظ أنها كانت موجبة جميعها وأكبر من الواحد الصحيح، وهذا يعني أن السعر المحلي للقمح أكبر من السعر العالمي المعروض للبيع بنحو (168% ، 169% ، 174% ، 169%) للفئات الثلاث وإجمالي العينة على الترتيب. وهو ما يدل على وجود دعم حكومي لناتج القمح وإن المنتجين يتسلمون أسعاراً لمنتوجهم أعلى من الأسعار العالمية مع وجود تلك السياسة المتبعة. وهذا النوع من الحماية يسمى بالحماية الموجبة للمنتجين وعلى العكس فإن المستهلكين يواجهون حماية سالبة وعليهم أن يدفعوا أسعاراً أعلى لغرض الحصول على منتوج القمح بفعل تلك السياسة القائمة من لدن الحكومة.

2. معامل الحماية الأسمي للمدخلات (NPC_1) :

وهو معامل الحماية الأسمي للمدخلات القابلة للتجارة (NPC_1) ويقيس الانحراف الفعلي أو التشوهات بين الأسعار المحلية أو الخاصة للمدخلات المتاجر بها وأسعارها الاجتماعية أو الحدودية أو العالمية ويحسب بقسمة المدخلات المتاجر بها بالأسعار الخاصة أو أسعار السوق (B) على تكلفة المدخلات بالأسعار الحدودية أو العالمية (F). فإذا كانت قيمة معامل الحماية الأسمي للمدخلات (NPC_1>1) فإن هذا يدل على أن نظام السلعة غير معان من لدن سياسات التدخل الحكومي ويتعرض إلى ضرائب. أما إذا كانت قيمته أقل من 1 (NPC_1<1) فهذا يعني أن نظام السلعة معان من لدن الدولة وأن المنتجين يتمتعون بحماية موجبة واعانة من لدن سياسة التدخل الحكومي عن طريق أسعار مشتريات مدخلاتهم المتاجر بها والمدعومة من لدن الحكومة، أي أن المنتجين يدفعون أسعاراً منخفضة للمدخلات المتاجر بها أقل من الأسعار العالمية أو الاجتماعية. ويتم حساب هذا المعامل على وفق الصيغة الرياضية الآتية : $NPC_I = B/F$ وبلغ معامل الحماية الأسمي للمدخلات نحو (1.321، 1.248، 1.282، 1.309) للفئات الثلاث وإجمالي العينة على الترتيب وكانت قيمها جميعاً موجبة وأكثر من الواحد الصحيح، وهذا يعني أن المنتجين المحليين يتحملون تكاليف شراء المدخلات المتاجر بها بأسعار أعلى من الأسعار العالمية ومما يدل على عدم وجود دعم حقيقي لهذه المدخلات من قبل الدولة .

3. معامل الحماية الفعال (EPC) :

وهو عبارة عن مقارنة بين القيمة المضافة بأسعار السوق (A - B) والقيمة المضافة بالأسعار الاجتماعية (E - F) في ظل السياسة التدخلية. وهو مقياس أكثر كفاءة لتأثير السياسة حيث يوضح الأثر الصافي للسياسات على كل من المنتجات والمدخلات المتاجر بها بالقيمة الخاصة والقيمة الاجتماعية لهما، ويشير إلى إجمالي مستوى الحماية التي توجه إلى نظام السلعة. فإذا كانت قيمة معامل الحماية الفعال ($EPC > 1$) فهذا يعني أن المنتجين المحليين يستلمون عوائد استثمار مواردهم في حالة وجود سياسة التدخل أكثر من ما في غيابها، أما إذا كانت ($EPC < 1$) فهذا يعني أن سياسة التدخل الحكومية تسبب عوائد للمنتجين أقل مما لو كانت الأسعار هي الأسعار الاجتماعية، أي بدون تدخل الحكومة في الأسعار. ويحسب على وفق الصيغة الرياضية الآتية : $EPC = A - B/E - F$ حيث تمثل هذه الصيغة القيمة المضافة بالسعر الخاص إلى القيمة المضافة بالسعر الاجتماعي. وبلغ معامل الحماية الفعال نحو (1.706 ، 1.759 ، 1.831 ، 1.729) للفئات الثلاث وإجمالي العينة على الترتيب . وهذا يعني أن القيمة المضافة لإنتاج القمح بالأسعار الخاصة (VA = A - B) أكبر من القيمة المضافة بالأسعار الاجتماعية (VA = E -

F) بنسبة (171% ، 176% ، 183% ، 173%) تقريباً للفئات الأولى والثانية والثالثة وإجمالي العينة على الترتيب. مما يدل على وجود حماية موجبة لإنتاج القمح لجميع الفئات وإجمالي العينة ناتجة عن شراء محصول القمح من لدن الدولة بأسعار مجزية تفوق بكثير أثر فرض رسوم جمركية على واردات المدخلات المتاجر بها. وإن الأثر المشترك للفروقات بين الايرادات وبين تكاليف المدخلات المتاجر بها جعل الأرباح الخاصة تفوق الأرباح الاجتماعية وهذا ما يدل أيضاً على أن سوق القمح في العراق لا يتمتع بالمنافسة التامة إلى حد كبير.

4. معامل الربحية الاجتماعية (PC) :

وهو عبارة عن حاصل قسمة الأرباح الخاصة (D) إلى الأرباح الاجتماعية (H) لنظام السلعة ويقيس تأثير سياسة التدخل الحكومية على الأرباح المتحققة من نظام السلعة المعني بسياسة التدخل. فإذا كانت قيمة معامل الربحية ($PC > 1$) فإن نظام السلعة يستفيد من سياسة التدخل لتحقيق أرباح أكبر. أما إذا كانت قيمته ($PC < 1$) فإن الاقتصاد يستفيد من صافي تحويلات النظام، أي أن نظام السلعة يفقد أرباحه لصالح القطاعات الأخرى في الاقتصاد. ويتم حسابه على وفق الصيغة الرياضية الآتية: $PC = D/H = A - B - C/E - F - G$ ، وتشير قيم معامل الربحية الاجتماعية والتي بلغت (17.626، 4.656، 18.880، 8.568) أنها جميعاً موجبة، وهذا يعني أن نظام انتاج محصول القمح في العراق لا يستفيد من سياسة الدعم الحكومي بشكل كبير لتحقيق أرباح اجتماعية عالية مقارنة بالأرباح الخاصة والتي كانت جميعها أعلى من الأرباح الاجتماعية بالنسبة للفئات الثلاث وإجمالي العينة والتي وإن ظهرت بقيم موجبة ولكنها متدنية .

5. نسبة إعانة المنتج (PSR) :

وهو عبارة عن مؤشر يستخدم للتعرف على نسبة صافي التحويلات (L) إلى قيمة الإيرادات الاجتماعية (E) لنظام السلعة. ويؤشر انعكاس التشوهات في سياسة التدخل وفشل السوق على الزيادة أو النقصان في إجمالي إيرادات النظام الاجتماعية (E) ويحسب على وفق الصيغة الرياضية الآتية : $PSR = L/E = (D - H/E) * 100$

وأشارت نسب إعانة المنتج والتي ظهرت موجبة جميعها في الفئات الثلاث وإجمالي العينة إلى أن هناك دعماً حقيقياً ومحفزات إيجابية تقدم للمنتجين المحليين لمحصول القمح في العراق بحيث بلغت النسب (56.7%، 58.7%، 57.5%، 57%) تقريباً للفئات الثلاث وإجمالي العينة على الترتيب . وتفسر هذه المحفزات إلى ارتفاع سعر شراء المحصول من لدن الدولة والذي يبلغ (800) ألف دينار للطن الواحد من الدرجة الأولى وما يتبعه من ارتفاع أسعار القمح في الأسواق المحلية.

6. نسبة التكاليف الخاصة (PCR) :

وهو مؤشر يعكس قدرة نظام السلعة على المنافسة، وهو عبارة عن حاصل قسمة تكاليف الموارد المحلية (C) بالأسعار الخاصة إلى القيمة المضافة بالأسعار الخاصة (A - B). فإذا كانت قيمة نسبة التكاليف الخاصة ($PCR > 1$) فإن النظام ليس له قدرة على المنافسة. أما إذا كانت قيمته ($PCR < 1$) فإن نظام السلعة منافس ويحقق أرباحاً موجبة وتحسب هذه النسبة على وفق الصيغة الرياضية الآتية: $PCR = C/A - B * 100$ وظهرت قيم نسب التكاليف الخاصة موجبة جميعها وأقل من الواحد الصحيح حيث بلغت (0.549 ، 0.441 ، 0.515 ، 0.512) للفئات الثلاث وإجمالي العينة على الترتيب . وهذا يدل على أن نظام محصول القمح له قدرة على المنافسة وأن النظام الاجتماعي له منافس ويحقق أرباحاً موجبة وإن كانت متدنية بعض الشيء. وهذا يعني أن صافي القيمة المضافة ($VA = A - B$) بالأسعار الخاصة والمستثمرة في انتاج القمح في العراق تفوق تكاليف انتاجه سواء للدونم الواحد أم للطن الواحد، مما يؤدي بالنهاية إلى تحقيق أرباحاً خاصة مجزية للمنتجين المستثمرين المحليين في زراعة محصول القمح.

7. معامل كلفة المورد المحلي (DCR) :

ويعد أحد مقاييس ومؤشرات المقارنة وهو مؤشر للميزة النسبية لنظام السلعة ومدى قدرته على المنافسة العالمية وهو عبارة عن حاصل قسمة تكاليف الموارد المحلية (G) بالأسعار الاجتماعية إلى القيمة المضافة بالأسعار الاجتماعية (E - F). فإذا كانت قيمة معامل كلفة المورد المحلي ($DRC < 1$) فإن النظام لا يتمتع بميزة نسبية أي أنه يستعمل موارد محلية (العمل ورأس المال) ذات قيمة أكبر من القيمة المضافة (VA = E - F). أما إذا كانت قيمته ($DRC < 1$) فإن النظام يتمتع بميزة نسبية في استعمال الموارد المحلية وتكون الربحية الاجتماعية موجبة. ويحسب هذا المعامل على وفق الصيغة الرياضية الآتية : $DRC = G/E - F$ ، وبلغت قيم معامل كلفة المورد المحلي أو ما يسمى بمعامل الميزة النسبية للفئات الثلاث وإجمالي العينة نحو (0.956 ، 0.789 ، 0.953 ، 0.902) على الترتيب، وهذا يعني أن العراق يتمتع بالميزة النسبية لجميع الفئات وإجمالي العينة كون المعامل ظهر فيها جميعاً أقل من الواحد الصحيح ومما يدل على أن العراق يتمتع بالمنافسة الدولية في انتاج القمح، وهذا يعني انخفاض التكاليف البديلة لاستخدام الموارد المحلية بالأسعار الاجتماعية عن القيمة المضافة لإنتاج القمح بالأسعار الاجتماعية لجميع الفئات وإجماليها فإن ذلك يعني انخفاض التكاليف البديلة للموارد المحلية اجتماعياً عن القيمة المضافة للإنتاج اجتماعياً. وإن انتاج القمح يكون منافساً بنسبة أكبر في الفئة الثانية من بقية الفئات ويتمتع بميزة نسبية أكبر كون قيمته كانت الأقل بين القيم. وكلما انخفضت التكاليف الاجتماعية للموارد المحلية أو للمدخلات القابلة للتجارة أو الأثنين معاً يقل معامل كلفة المورد المحلي عن الواحد الصحيح وتزداد الميزة النسبية والتنافسية في الوقت نفسه. وأخيراً نلاحظ أن في جميع الفئات وإجمالي العينة كانت تكاليف انتاج الطن الواحد من القمح أقل مما يحققه هذا الانتاج من صافي عملات أجنبية لميزانية الدولة. وإن الربحية الاجتماعية موجبة مما يدل على أن نظام القمح يتمتع بميزة نسبية في استخدام الموارد المحلية.

المصادر :

آل إبراهيم، باسم بن أحمد، وآخرون، 2005، أثر السياسات الزراعية على إنتاج القمح في المملكة العربية السعودية: أسلوب مصفوفة تحليل السياسة، جامعة الملك سعود، مركز بحوث كلية علوم الأغذية والزراعة، بحث رقم 136.

دليل الزراعة، رقم 8، إدارة البحث الزراعي، الولايات المتحدة.

الزوبعي، عبدالله علي ، 1995، تحليل اقتصادي للآثار المترتبة على دعم أسعار الحبوب الرئيسية في العراق للمدة (1990–1970) القمح انموذج تطبيقي، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، ص ص 58–73.

الزوبعي، عبدالله علي مضحي، 2014، تحليل الأسعار والسياسة السعرية الزراعية، جامعة بغداد، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، كتاب منهجي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، ص ص 136–139.

السعيدي، أحمد جاسم علوان، 2008، تحليل السياسة الزراعية لنظام محصول الرز في العراق خلال العام 2007 باستعمال مصفوفة تحليل السياسة، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، ص51.

عطية، باسمة، 2006، الميزة النسبية للبندورة، المركز الوطني للسياسات الزراعية، ورقة رقم 23، دمشق، ص ص 29–30.

كافيرو، كارلو، 2003، السياسات الزراعية في الدول النامية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، ص ص 8–24.

النشرة الاحصائية السنوية، البنك المركزي العراقي . المديرية العامة للإحصاء والأبحاث لعام 2012.

النشرة السنوية لأسعار السلع العالمية الصادرة عن البنك الدولي لعام 2012 .

ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، الميزة المطلقة، 2013.

B.V. Chinnappa, 2005, Global competitiveness of medium- quality Indian Rice : A (PAM) analysis, Indian journal of agricultural economics, Vol.23.

Hail, M., 2005, The impact of credit repayment schedule policy on competitiveness of grain production in Ethiopia, Ethiopian journal of economics, Vol.14.

Jammie marrison & Keivin B., 2002, Policy analysis matrices: beyond simple sensitivity analysis, journal of international development, University of Oxford, UK, vol14.

Little & Mirrless, 1974, Project appraisal and planning for developing countries, pp. 155-160.

Monke, Eric A. & Scott R., Peorson, 1989, The policy analysis matrix for agriculture development, Cornell University press, New York, pp. 15-88.

Pearson & others, 2003, Application of the policy analysis matrix in Indonesian agriculture, pp. 18-95.

Pearson, Scott R. & others, Book, Agricultural policy in Kenya : 1995, Applications of the policy analysis matrix.

Rudi Hartadi, 1991, The efficiency and competitiveness of Tobacoo and Rice production in Jember Regency, Indonesia, pp. 7-8.

Stoll, Juliane, 2005, Policy analysis measuring policy impact on farm level, London, p. 163.

Tsakok, Isabella. 1990, Agricultural price policy, Cornell University press, Ithaca, London, pp. 59-90.